منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)

ملخص دراسة

الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية ما بعد جائحة فيروس كورونا

ديسمبر 2022

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

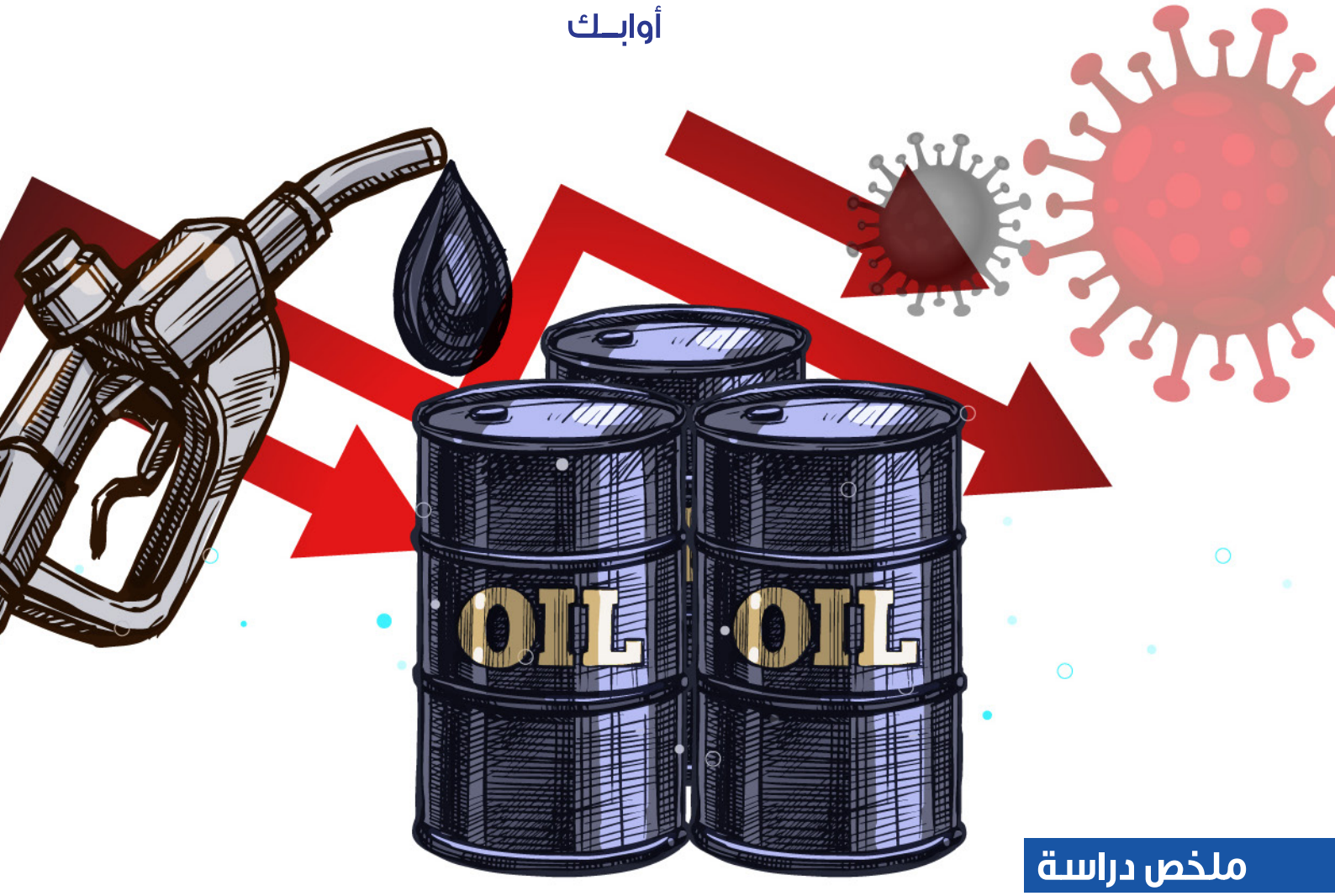

ملخص دراسة

الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية ما بعد جائحة فيروس كورونا

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

باحث اقتصادي أول

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

إعتماد

الأستاذ علي سبت بن سبت

الأمين العام

ملخص دراسة الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية
ما بعد جائحة فيروس كورونا

تعافت أسواق النفط العالمية بشكل ملحوظ من تداعيات جائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم قبل نحو ثلاثة أعوام، وكان لحملات التطعيمات العالمية وتسارع وتيرتها دوراً رئيسياً في إلغاء القيود وإجراءات الإغلاق المرتبطة بالجائحة، ومن ثم استئناف النشاط الاقتصادي الذي تضرر بشكل حاد وغير مسبوق. فالطلب العالمي على النفط شهد ارتفاعاً خلال عام 2021 ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في سبعة أعوام، وشهدت تجارة النفط العالمية انتعاشاً، وسجلت أسعار النفط مستويات لم تشهدها منذ عام 2014، كما تم التخلص من الفائض في المخزونات النفطية التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا، مع مواصلة مجموعة دول أوبك+ بذل جهودها الهادفة لتحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق النفط العالمية. وعلى الرغم من أن الاستثمارت في مجال الاستكشاف والإنتاج شهدت تحسناً طفيفاً، إلا أنها ظلت أقل بكثير مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.

ومع بداية عام 2022، واصلت أسواق النفط الخام العالمية تعافيها في ظل الأداء الإيجابي للاقتصاد العالمي. يأتي ذلك قبل تصاعُد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وتحديداً بين روسيا وأوكرانيا، ليشهد أداء الاقتصاد العالمي تباطأً ملحوظاً ويحيط بآفاقه المستقبلية حالة مرتفعة من عدم اليقين التي صاحبها ارتفاعات قياسية في مستويات التضخم وانقطاعات في سلاسل الإمدادات العالمية. وقد انعكس ذلك الأمر على أسواق النفط العالمية التي شهدت تقلبات حادة وسط تنامي المخاوف بشأن أمن الطاقة العالمي، على خلفية العقوبات الاقتصادية المتبادلة بين روسيا من جانب، وكل من أوكرانيا ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول أخرى من جانب آخر. وقد اشتملت تلك العقوبات فرض حظر على واردات روسيا النفطية. وفي ظل هذه التطورات، ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الآجلة، مع بدء تلك الأزمة، إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2012، قبل أن تنخفض في الربع الثالث للمرة الأولى في نحو عامين، متأثرة بتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي وضبابية آفاقه المستقبلية، وتزايد

عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة. كما كان لاستمرار عمليات الإغلاق المرتبطة بسياسة "Zero – Covid" في الصين انعكاساً سلبياً أيضاً على أسواق النفط العالمية، لا سيما على جانب الطلب.

وبناء على ما تقدم، لا تزال الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية محاطة بقدر كبير من الضبابية وعدم اليقين، ولا يزال تحقيق التوازن في أسواق النفط رهيناً بتفاعل جملة من العوامل المتشابكة، لارتباط هذا التوازن بقدرة الاقتصادات العالمية على التعايش مع احتمال ظهور متحور جديد من فيروس كورونا، والتداعيات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا.

تم في الجزء الأول من الدراسة استعراض تداعيات جائحة فيروس كورونا على أسواق النفط العالمية، أما الجزء الثاني فتم من خلاله التطرق إلى الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية ما بعد جائحة كورونا.

الجزء الأول: تداعيات جائحة فيروس كورونا على أسواق النفط العالمية

تعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المصدر الرئيسي للارتفاع الذي شهده الطلب العالمي على النفط خلال النصف الثاني من عام 2021، بالمقارنة مع مستوياته في الربع الثاني من عام 2020. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التفاوت في الحصول على أدوات مكافحة جائحة فيروس كورونا كاللقاحات، فبينما وصلت نسبة السكان الحاصلين على جرعات تلقيح كاملة إلى 70% في الدول مرتفعة الدخل، لم تتجاوز هذه النسبة 4% في الدول منخفضة الدخل، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

الارتفاع في طلب المجموعات الدولية الرئيسية على النفط خلال النصف الثاني من عام 2021

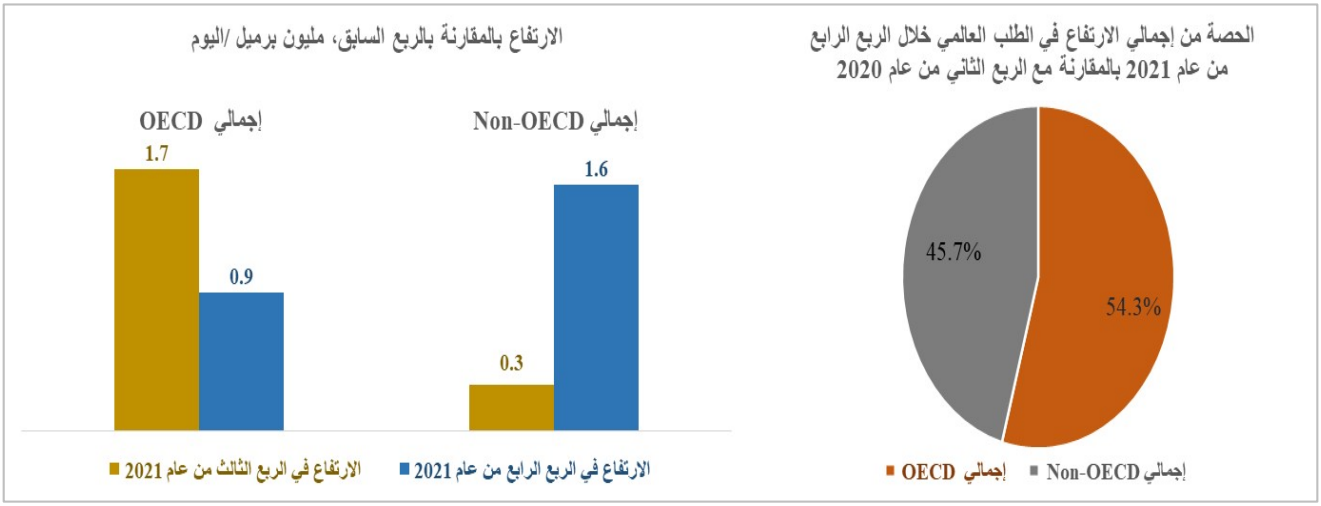

المصدر: التقرير الشهري لأسواق النفط، أعداد مختلفة، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وتعد الاقتصادات النامية والمتحولة هي المصدر الرئيسي لإجمالي التراجع الذي شهده الطلب العالمي على النفط خلال الفترة المنقضية من عام 2022 بالمقارنة بمستوياته في نهاية عام 2021. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود والإجراءات الصارمة المرتبطة بسياسة "Zero – Covid" في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط وثاني أكبر مستهلك له – التي تسببت في ضعف نمو الطلب الصيني على النفط، حيث انخفض متوسط واردات الصين خلال الفترة (يناير – سبتمبر 2022) على أساس سنوي للمرة الأولى منذ عام 2014.

التغير في طلب المجموعات الدولية الرئيسية على النفط خلال الفترة المنقضية من عام 2022

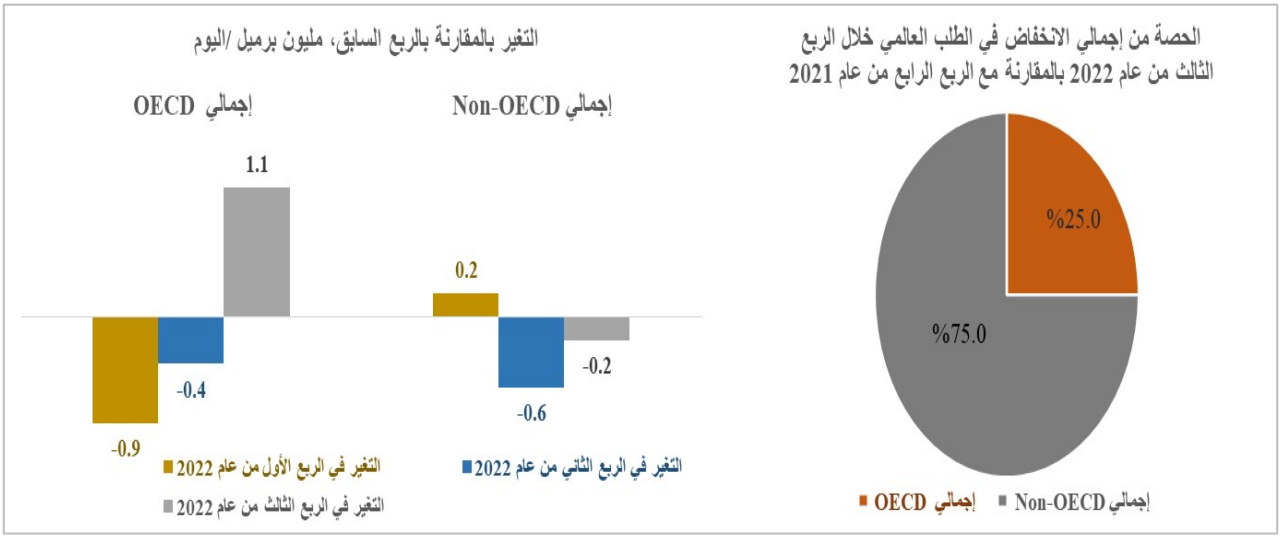

المصدر: التقرير الشهري لأسواق النفط، أعداد مختلفة، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

من الملاحظ تحول الفائض الكبير في الإمدادات بأسواق النفط العالمية المحقق خلال النصف الأول من عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، إلى عجز خلال الفترة (الربع الثالث 2020 – الربع الأول 2022). واقتربت أسواق النفط العالمية بدرجة كبيرة من الوصول إلى حالة التوازن خلال الربع الثاني من عام 2022، قبل أن يرتفع فائض الإمدادات النفطية مرة أخرى خلال الربع الثالث من عام 2022.

الطلب العالمي والإمدادات العالمية من النفط
خلال الفترة (الربع الرابع 2019 – الربع الثالث 2022)
(مليون برميل/اليوم)

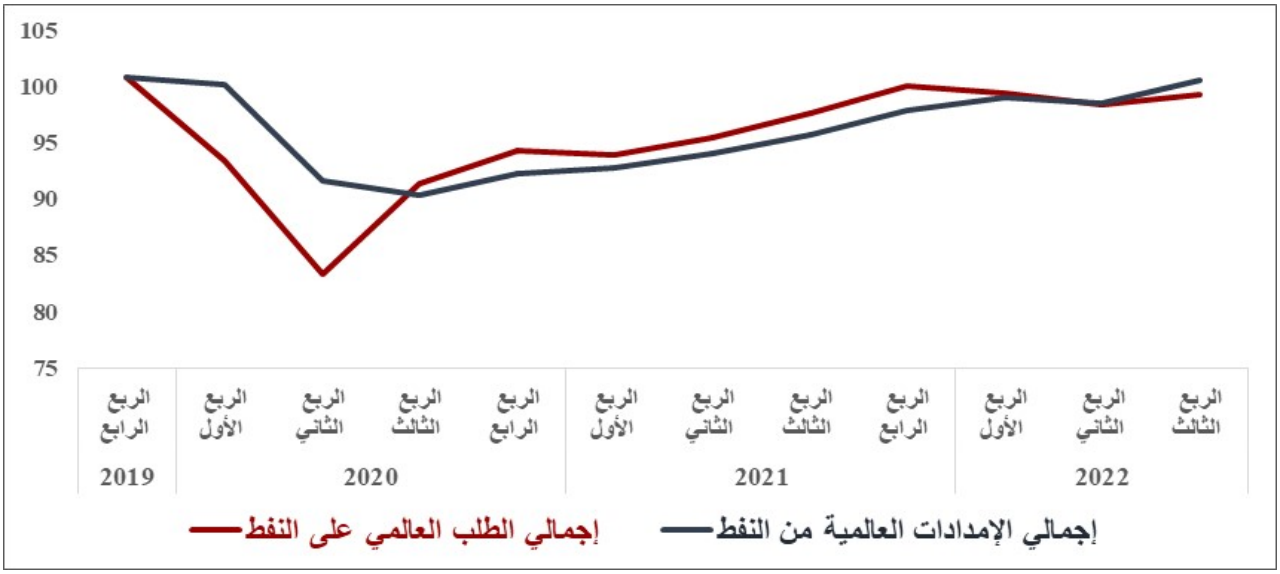

المصدر: التقرير الشهري لأسواق النفط، أعداد مختلفة، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

شهدت امدادات دول أوبك نمواً متواصلاً في مستوياتها خلال الفترة (الربع الرابع 2020 – الربع الثالث 2022)، تماشياً مع قرارات دول أوبك+ بشأن تعديل آلية انتاجها الشهري بالزيادة وبمستويات مختلفة. وبالمقابل، شهدت الامدادات النفطية من دول خارج أوبك ارتفاعاً متواصلاً في مستوياتها خلال الفترة (الربع الثالث 2020 – الربع الأول 2022) بدعم رئيسي من تعافي إنتاج النفط الأمريكي رغم بطئ هذا التعافي، فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك (من ضمنها روسيا) تماشياً مع قرارات آلية الزيادة الشهرية في الإنتاج المتفق عليها. قبل أن تنخفض الإمدادات في الربع الثاني من عام 2022، للمرة الأولى في عامين، متأثرة

بانخفاض الإمدادات النفطية من روسيا وأوروبا في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. ولتعاود ارتفاعها مرة أخرى خلال الربع الثالث من عام 2022.

الامدادات النفطية من داخل أوبك وخارجها
خلال الفترة (الربع الثالث 2019 – الربع الثالث 2022)
(مليون برميل/اليوم)

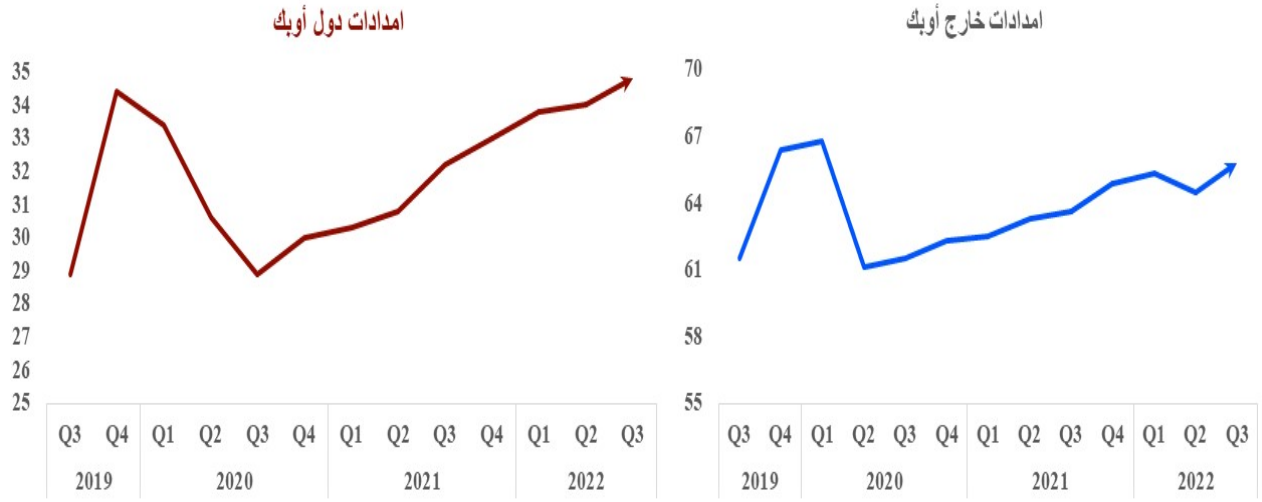

المصدر: التقرير الشهري لأسواق النفط، أعداد مختلفة، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

الجزء الثاني: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية ما بعد جائحة كورونا

من الملاحظ أنه هناك تباين في سيناريوهات التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط وامداداته في الأسواق بين المؤسسات والشركات الدولية الرئيسية المعنية بدراسة أسواق الطاقة العالمية واستشراف آفاقها المستقبلية.

فمن خلال مقارنة التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط حسب السيناريوهات المرجعية لمنظمة أوبك من جهة، ووكالة الطاقة الدولية وشركة بريتش بتروليوم "Bp" من جهة أخرى خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040، يلاحظ أن توقعات الطلب العالمي على النفط أخذت اتجاهاً تصاعدياً في توقعات منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإن كان بوتيرة أعلى بالنسبة لتوقعات منظمة أوبك، بينما أخذت توقعات شركة بريتش بتروليوم اتجاهاً مغايراً.

التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط حسب السيناريوهات المرجعية لمنظمات الطاقة الدولية خلال الفترة (2025 – 2050)
(مليون برميل/اليوم)

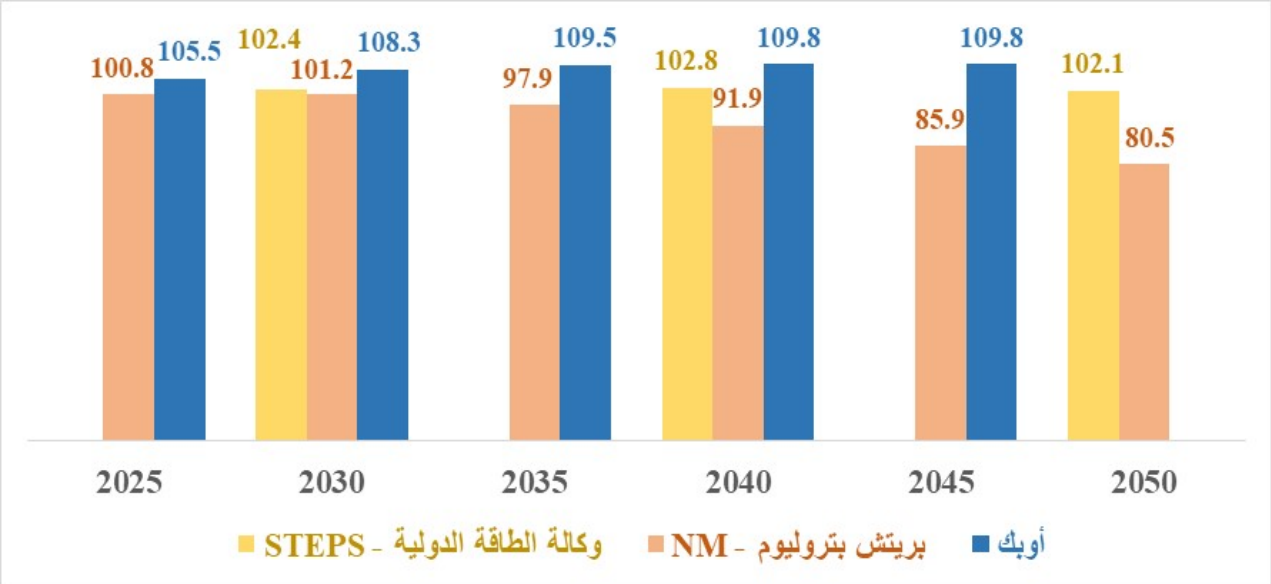

المصدر: تقرير آفاق النفط العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، 2022.
تقرير آفاق الطاقة العالمية، وكالة الطاقة الدولية (IEA)، 2022.
تقرير آفاق الطاقة، بريتش بتروليوم (BP)، 2022.

ويتوقع انخفاض حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من إجمالي الطلب العالمي على النفط على المدى البعيد، أي بحلول عام 2045. وفي المقابل، يتوقع ارتفاع حصة دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

حجم التغير المتوقع في الطلب العالمي على النفط
(مليون برميل/اليوم)

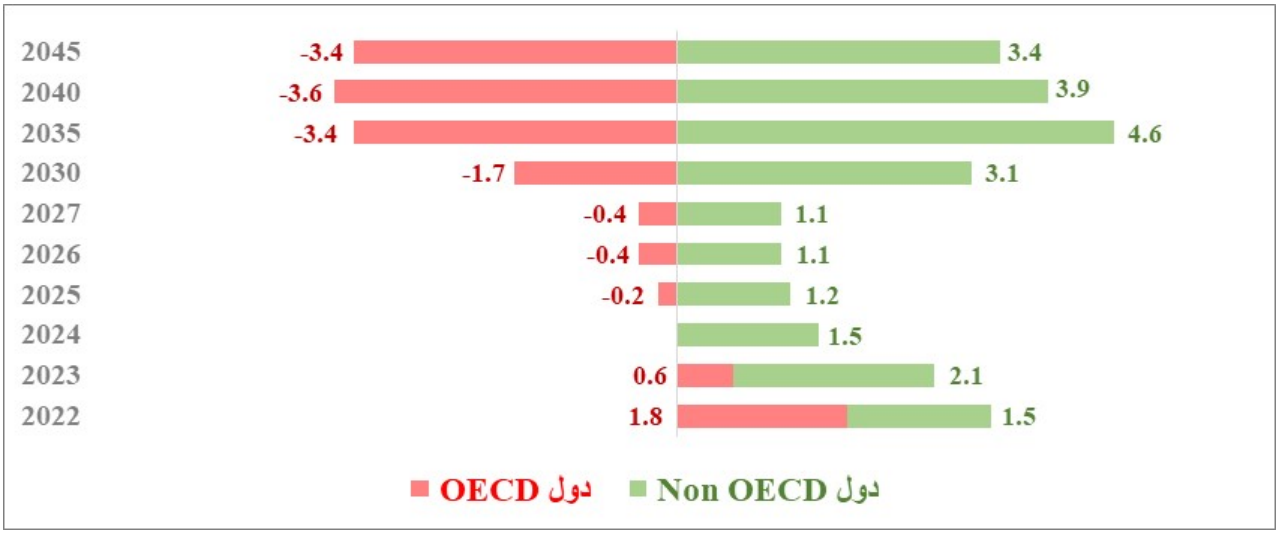

المصدر: تقرير آفاق النفط العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، 2022.

ومن المتوقع أن تكون الهند المصدر الأول ومحرك النمو في طلب الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن ثم الطلب العالمي على النفط خلال كامل الفترة الممتدة حتى عام 2045، لتزيح بذلك الصين عن هذا الدور الذي لعبته خلال العقدين الماضيين.

التوقعات المستقبلية للزيادة في طلب مجموعة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما بين عامي 2019 و2045

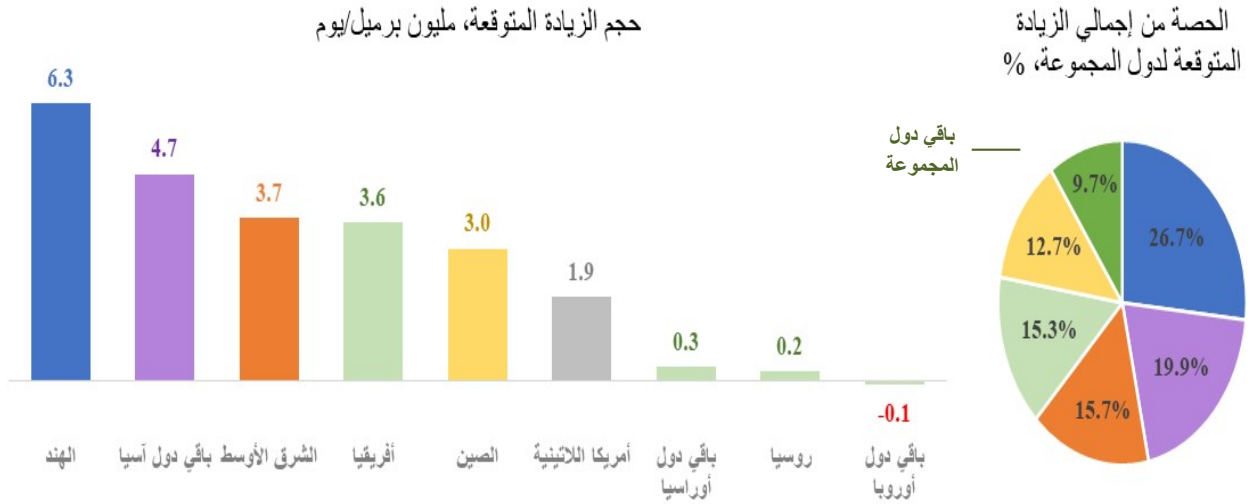

المصدر: تقرير آفاق النفط العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، 2022.

ومن المتوقع أن يواصل قطاع النقل والمواصلات هيمنته كمصدر أساسي وأول للطلب على النفط حتى عام 2045، يليه قطاع الصناعة. بينما يتوقع أن يتراجع الطلب العالمي على النفط من قطاع توليد الكهرباء خلال نفس الفترة.

التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط حسب القطاعات الرئيسية حتى عام 2045

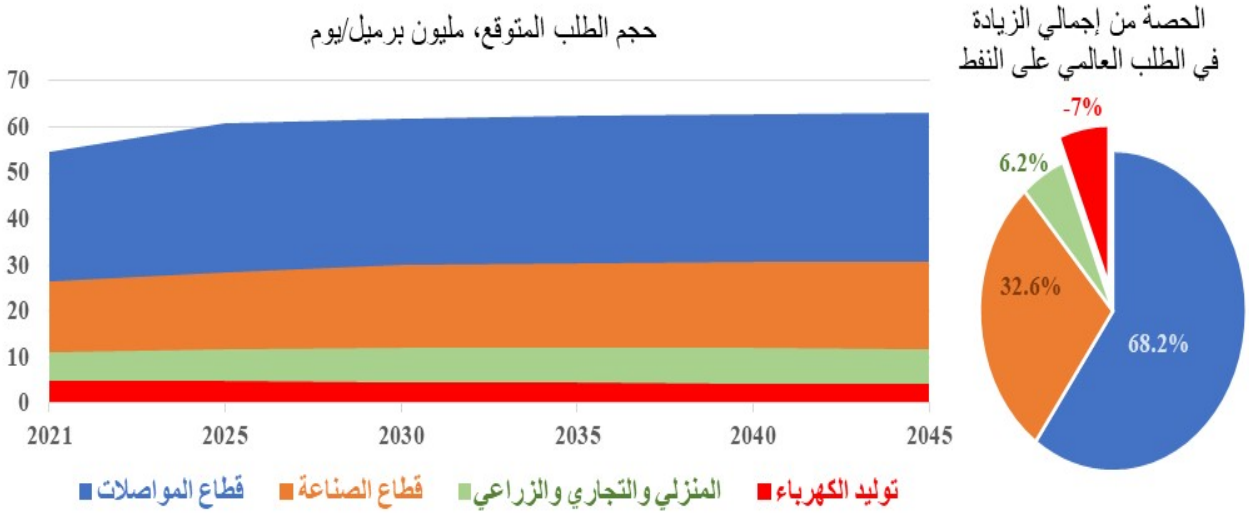

المصدر: تقرير آفاق النفط العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، 2022.

وفيما يخص قطاع المواصلات، يتوقع أن يكون قطاع النقل الجوي المصدر الأول للنمو في الطلب العالمي على النفط من قطاع المواصلات، يليه قطاع النقل البري. وبالمقابل، يتوقع أن يكون قطاع البتروكيماويات المحرك الأساسي والرئيسي للنمو في الطلب العالمي على النفط من قطاع الصناعة.

المصادر الرئيسية للنمو في الطلب على النفط من قطاع المواصلات وقطاع الصناعة، (%)

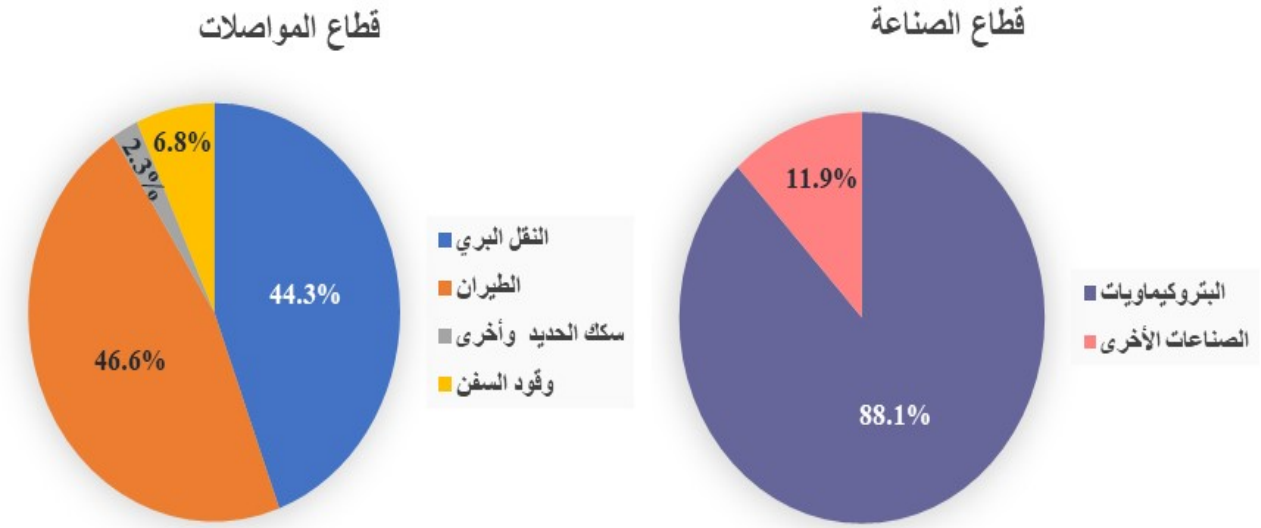

المصدر: تقرير آفاق النفط العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، 2022.

ومن المتوقع أيضاً أن تعود مستويات الامدادات النفطية من خارج أوبك إلى مستويات ما قبل الجائحة مع نهاية عام 2022، قبل أن تبدأ في التراجع التدريجي حتى تعود لمستويات عام 2023 تقريباً مرة أخرى بحلول عام 2045. وفي المقابل، يتوقع عودة الامدادات النفطية من مجموعة دول أوبك إلى مستويات ما قبل الجائحة مع نهاية عام 2022، وأن تواصل ارتفاعها حتى عام 2024، قبل أن تنخفض بشكل تدريجي خلال الفترة حتى عام 2027، ثم تبدأ الاتجاه نحو الصعود وبشكل متسارع بالتزامن مع بدأ الانخفاض التدريجي في الإمدادات النفطية من خارج منظمة أوبك.

التوقعات المستقبلية للإمدادات العالمية من النفط حتى عام 2045
(مليون برميل/اليوم)

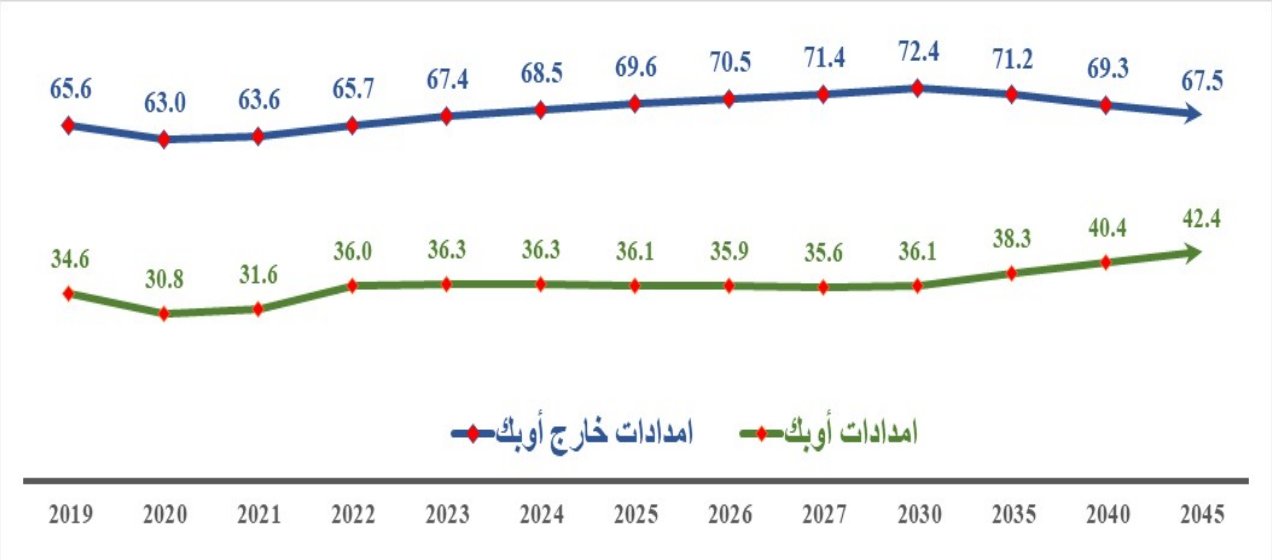

المصدر: تقرير آفاق النفط العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، 2022.

وأخيراً يتوقع أن تشهد أسواق النفط توازناً حيث تقوم الإمدادات بمجاراة المسار التصاعدي للطلب اعتباراً من عام 2025 وحتى كامل الفترة إلى عام 2045.

التوقعات المستقبلية للتوازن في أسواق النفط العالمية حتى عام 2045
(مليون برميل/اليوم)

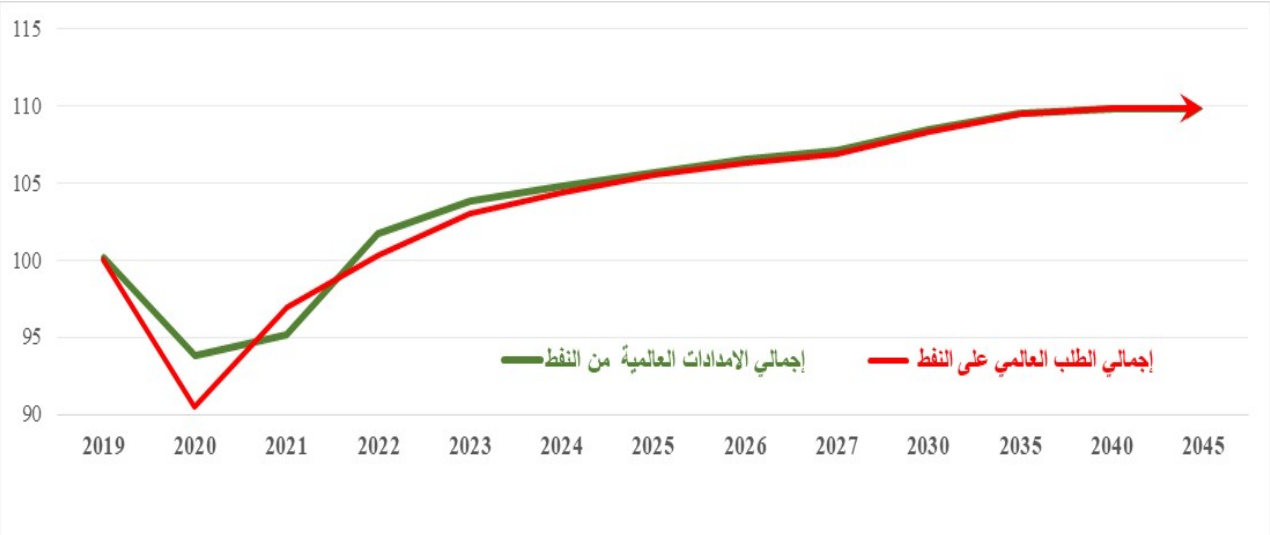

المصدر: تقرير آفاق النفط العالمية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، 2022.

ختاماً: لقد أظهر التعافي المتزامن في الطلب على النفط من قبل الاقتصادات العالمية عقب تخفيف وإلغاء القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، مدى أهمية ضمان أمن الإمدادات من الطاقة. فقد تسببت الجائحة في تراجع حجم الاستثمارات في صناعة النفط العالمية، لا سيما في قطاع الاستكشاف والإنتاج، مما أدى إلى تدني معدلات النمو في الاحتياطيات العالمية بالمقارنة مع مستويات ما قبل الجائحة، وضعف طاقة التكرير العالمية، مما نتج عنه عدم توافر الإمدادات الكافية لتلبية الطلب في أسواق النفط الفورية. كما ارتفعت حدة التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا وقد صاحب ذلك تزايد المخاوف بشأن أمن الإمدادات، تزامناً مع فرض حظر على واردات النفط الروسي من قبل الدول الأوروبية وبعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن التطورات سالفة الذكر، تتطلب من الدول الأعضاء في منظمة أوابك تعزيز قدرتها الإنتاجية كونها مصدر رئيسي لإمدادات النفط العالمية، وتأمين حصتها السوقية في كل من أسواق دول شرق آسيا التي يتوقع استمرار نمو احتياجاتها المستقبلية من النفط، والأسواق الأوروبية التي تبحث عن مصادر واردات أخرى بديلة عن واردات النفط الروسي. كما أن استمرار التنسيق والتعاون بين دولنا الأعضاء والدول الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط، خاصة في إطار تحالف أوبك+، يعد أمر ضروري لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط، خاصة في أوقات الأزمات العالمية، وهو ما سينعكس إيجاباً على العائدات النفطية للدول الأعضاء – المحرك الرئيسي لاقتصاداتها الوطنية.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك